المولدات الأهلية.. مثالا للتدخل الحكومي الخاطئ في الأسعار

الدكتور عبد الحسين العنبكي

20 ايلول 2026

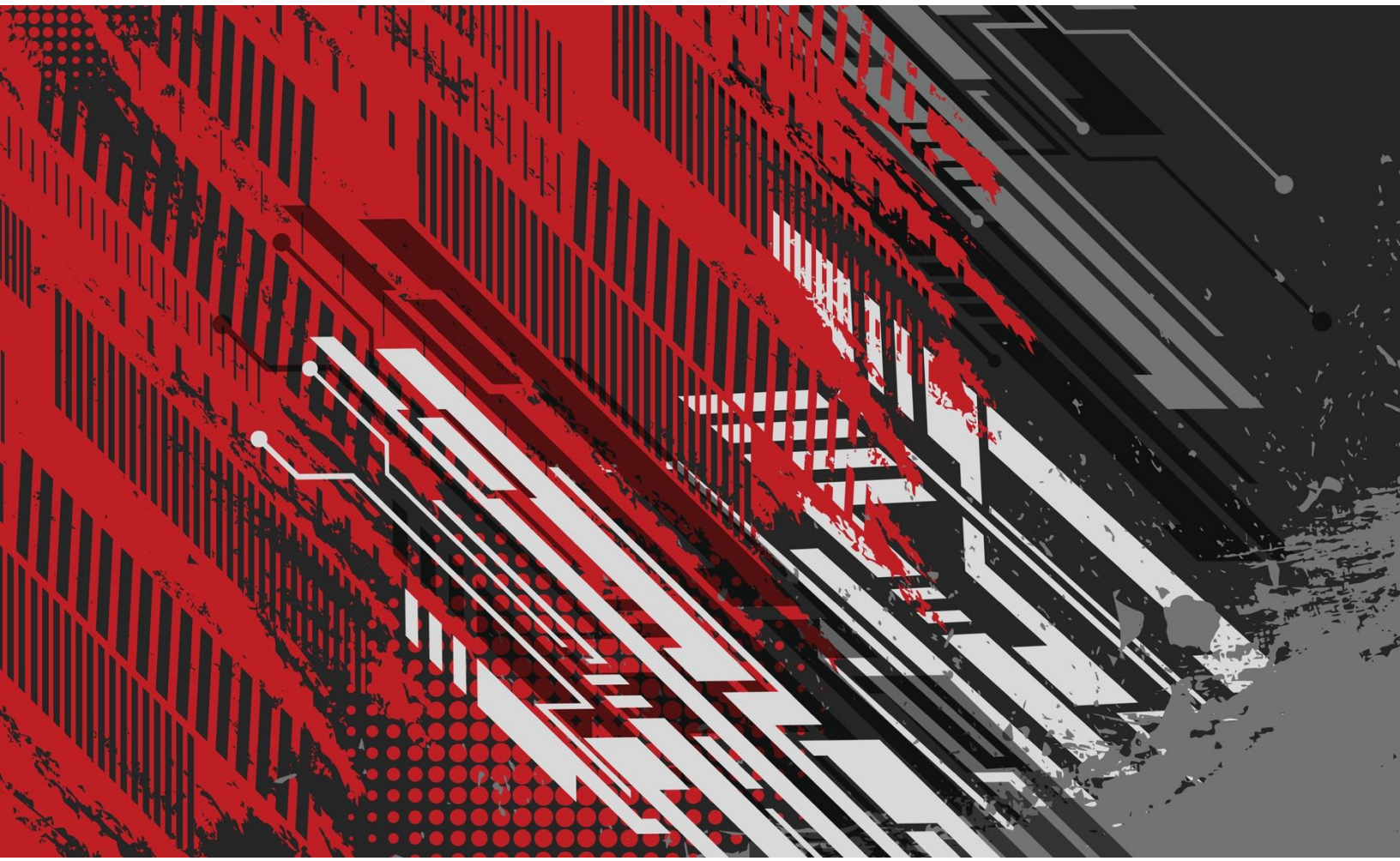

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

المولدات الأهلية.. مثالا للتدخل الحكومي الخاطئ في الأسعار

يفترض في اقتصاد السوق ان المنتج رشيد وعليه فان اصحاب المولدات الاهلية الذين اقاموا مشاريعهم لإنتاج وبيع سلعة اسمها(الكهرباء) بعد ان فشلت الحكومات منذ منتصف الثمانينات في القرن الماضي الى الان من توفير كهرباء تقابل الطلب المتنامي عليها، واذا كان المنتج رشيد فانه قد درس السوق من حيث عدد المشتركين وسعر الامبير وكلفة المدخلات كالوقود والادوات الاحتياطية وكلف الصيانة وغيرها بالشكل الذي يجعل تحليل (الكلفة /العائد) يجعله اما رابحا ربح احتكاري متأتي من بعض مفاصل الدعم التي تقدمها الحكومة سواء للوقود او غيره، او انه في مرحلة الربح الاقتصادي الذي يغطي الكلف زائدا عائد المنظم، او انه في مرحلة (اقل الخسائر) في الامد القصير على امل ان يستعيد المبادرة ويتحول الى رابح، وبخلاف ذلك فانه يضطر للخروج من السوق، فمثلما دخل للسوق مختارا بقراره له الحق ان يخرج من السوق مختارا بقراره وفق مبدا (حرية الدخول والخروج من والى السوق) ولا توجد قوى تستطيع منعه من التصرف بحقه هذا، كأن تجبره على استمرار الانتاج بخسارة، حتى يخسر راس ماله وربما ممتلكاته او يفقد مدخراته من اجل تزويد الناس بالكهرباء التي عجزت الحكومات بقضها وقضيضها من انتاج الكهرباء وايصالها للجمهور، رغم ان هذه الوظيفة بالأساس هي من وظائف الدولة وهذه الخدمة هي من الخدمات العامة التي يدفع عنها الجمهور ثمن، ولكن فشل الحكومات في هذا الملف هو الذي جعل القطاع الخاص يتولى المبادرة، وصرنا الان امام واقع ان وزارة الكهرباء بكل ما لديها من اساطيل وآليات ومعدات وشبكة نقل الكهرباء ومحطات توليد الكهرباء ومحطات نقل الطاقة والوقود ومؤسساتها التي تحوي اكثر من 200 الف موظف وبمدراءها العامين واساطيل سياراتهم ومكاتبهم وسكرتيراتهم الجميلات والقبيحات والاف المتعاقدين معهم للجباية الهزيلة، لا تعطي هذه الوزارة سوى 12 ساعة او اقل تجهيز كهرباء ، في حين ينتج اصحاب المولدات الاهلية بوسائلهم البدائية وخزاناتهم البداية ووسائل التبريد البدائية لمولداتهم واساليب الصيانة البدائية واصوات المولدات المقرفة ومداخنها الملوثة واماكنها المزاحمة للمارة وللأهالي وبالدشداشة والبايسكل ينتجون ساعات تجهيز اكثر من وزارة الكهرباء.

وفي ظل هذه الاجواء يخرج علينا مسؤولين في الدولة لا يفقهون شيئا في اقتصاد السوق ويمارسون اساليب شعبوية انتخابية معروفة بحجة الحرص على المواطنين يفرضون اسعار بيع لأمبير الكهرباء بسعر محدد، وما ادراك ما السعر المحدد وما يحمله من مشاكل وتفاعلات لمتغيرات اقتصادية تنطلق من الاقتصاد الجزئي الى الكلي ، قد يكون من حق الدولة ان تطالب بخفض اسعار التجهيز للأمبير بمقدار الدعم الذي توفره من مدخلات الانتاج لأصحاب المولدات ولكن هذا الدعم لم يأتي خصيصا لأصحاب المولدات ولم يكن مدروسا

بالمستوى الذي ينظم اقتصاديات المولدات ليحكم بشكل منطقي وحالة بحالة لظروف كل مولدة وفي كل منطقة من حيث حسابات الكلفة العائدة(التجارية)، الامر الذي ولد ازمة حقيقية وقد كنت اشاهد التلفاز كيف يمارس المنتجين حقهم القانوني في الاعتراض على التدخل الحكومي في التسعيرة عندما حددوا يوم 2026/9/1 يوما للتوقف عن الانتاج والخروج من السوق وهو بالحقيقة لا يمكن تسميته بالأضراب الا بقدر وجود اتفاق بينهم على شكل تنظمه نقابة المولدات الاهلية وانما هو بالأساس هو توقف عن الانتاج لان عوائدهم غير مجدية وظهر استنكارهم لتدخل الحكومة غيرالقانوني بطريقة حضارية اذ انهم اطفئو مولداتهم وذهبوا بأنفسهم الى مركز شرطة بغداد الجديدة (مثالا) ليسلموا انفسهم للسلطة التي كانت تهددهم بالاعتقال في حال اطفاء مولداتهم والقصة برمتها غير قانونية.

ضبط الأسعار في الاقتصاد يكون بالسياسات الاقتصادية لا بالعصى الغليظة:

تحت هذا العنوان كتبت لرئيس الوزراء في 2026/2/10 عندها كانت بعض العقليات البوليسية الموروثة من النظام الاشتراكي تمارس اجراءات غير قانونية للتحكم بالأسعار في الاسواق وحينها اردت ان اقنع الحكومة بان تدخلها لوضع سعر محدد غير صحيح وانه لا الحكومة ولا اي جهة تستطيع تحديد سعر التوازن لأي سلعة كون ذلك من اختصاص السوق تحدده (قوى العرض والطلب) التي هي اقوى من كل سلطان نقطة راس السطر، وحاولت كعادتي تركيز المفاهيم الاقتصادية لجهات غير مختصة، وعلق الرئيس في حينها بالإيجاب للعمل بها، الا ان الجهات المعنية لم تفهم ولم تتعامل بل ركزت كعادتها على سرد مهامتها وادعاء الوطنية والحرص على الفقراء وغيرها من الخزعبلات التي تستخدم للتنصل من العمل العلمي السليم ، وتناول الموضوع.

أولا: التدخل البوليسي:

حيث أود التنويه إلى إن هنالك جهات أمنية معنية تمارس (كما ظهر في الأعلام) ممارسات صارمة لضبط الأسعار (ويعدوها انجازا) وهذا غير ممكن في اقتصاد السوق لان أي تدخل بوليسي للسيطرة على الأسعار بما فيها (سعر صرف الدولار) سيؤدي حتما إلى نتائج عكسية وذلك للأسباب الآتية :

1. سبق لي ونصحت مرارا لحكومات سابقة بان أي تعامل بوليسي مع السوق سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلة وليس حلها، ومع الإصرار على الإجراء حصل ذلك بالفعل حيث ارتفعت الأسعار أكثر ولم تنخفض .

2. إن التدخل البوليسي أي (إجبار البائع للبيع بسعر محدد) ونحن أصلا في اقتصاد السوق ليس لدينا (سعر محدد) كي نحاسب البائعين للالتزام به كما في الاقتصاد المخطط مركزيا الذي يكون فيه (جهاز مركزي لتحديد الأسعار لجميع السلع والخدمات) وفقا للتحكم المركزي بحجم العرض وحجم الطلب ووجود دعم حكومي كبير لجميع الأسعار يعطي الحق للحكومة بان تحدد الأسعار لترى نتائج الدعم تصل للمستهلك ، ومع ذلك لم تكن تلك السياسات ناجحة بدليل ظهور (الطوابير الطويلة لشراء السلع المدعومة في الأنظمة المركزية) ورغم قدرة الحكومات الدكتاتورية على قمع الطلب الكلي إلى المستوى المرغوب الذي يعادل العرض الكلي ، ومع ذلك تظهر الأسواق السوداء.
3. تحديد الأسعار والمعاقبة على البيع بها في اقتصاد السوق سيلغي حسابات (الكلفة /العائد) التي يفترض إن يمارسها جميع العاملين في السوق، لان المنتج رشيد يسعى لتعظيم عوائده والبائع رشيد يسعى لتعظيم ربحه والمستهلك رشيد يسعى لتعظيم منفعته من مشترياته، والتعظيم لا يأتي من رفع الأسعار وإنما من مقدار ما يستطيع بيعه منافسا غيره من أصحاب السلع المشابهة، فما قيمة وضع سعر عالي وقد قاطعه المشترين وتحولوا إلى بائع آخر اقل سعرا ، عليه فان (آلية السوق) ستتمكن عاجلا أو آجلا من العودة إلى السعر التوازني ، والسعر التوازني في اقتصاد السوق ليس السعر الذي تحدده الحكومة ولا السعر الذي كان سائدا قبل فترة زمنية ، إنما هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في أي لحظة زمنية عندما تلتقي إرادة البائعين وإرادة المشترين في سعر معين تعقد به صفقة البيع.
4. إن أي ضغط بوليسي على السوق سيؤدي إلى هروب جزء من العرض ليلتقي بجزء من الطلب خارج السوق أي في (السوق السوداء) كون هذا الجزء من العارضين يرغبون البيع بسعر أعلى والجزء من الطالبين لديهم استعداد للشراء بسعر أعلى فيكون تلاقي الإرادتين في السوق السوداء سببا في اختفاء جزء من العرض الذي كان يباع بالسعر الموازي السائد (كما هو حال سعر الدولار) الأمر الذي ينعكس في ارتفاع السعر الموازي للدولار لان الإجراء الحكومي ليس حقيقي وإنما بوليسي واستجابة السوق للبوليسيات بالمعكوس عادة.
5. إن قمع الأسعار سوف يضلل المستثمرين الجدد الداخلين للسوق ذلك إن ارتفاع أسعار سلع معينة أو أنشطة معينة هي المؤشر الأهم لدى المستثمرين والمنتجين عند دراستهم للسوق للولوج إلى إنتاج هذه السلع وجني الأرباح وتحقيق الرواج الاقتصادي وبخلاف ذلك سوف لن يتكيف الاقتصاد لظاهرة التضخم ليتحول من اقتصاد مستورد إلى اقتصاد منتج.

ثانيا: التدخل التصحيحي الذي يفترض أن تمارسه الحكومة:

1. هو التدخل الذي يفترض أن يعالج السبب الحقيقي أي عندما تكون هنالك فجوة ناجمة عن ارتفاع الطلب على العرض لسلعة ما فحتما وأبدا ستنعكس في ارتفاع سعر السلعة والدولار هو الآخر ينطبق عليه نفس السلوك. الإجراء الحقيقي هو في ردم الفجوة أما بخفض الطلب أو بزيادة العرض للعودة إلى سعر التوازن.
2. لأن سعر الدولار بالأساس ليس سعر توازن وإنما سعر مدعوم فيه هامش ربح لمن يحصل عليه بالسعر الرسمي المدعوم فان الحل يكمن في التخلي التدريجي عن الدعم لحين الوصول مستقبلا إلى السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب أي (السعر الحقيقي).
3. يمكن للحكومة من خلال مجساتها الإحصائية التأثير في أسعار بعض السلع وخاصة تلك التي تمس حياة الشرائح الهشة من خلال زيادة عرض السلع ، حيث إن مسؤولية وزارة التجارة ان تديم خزين استراتيجي من السلع الأساسية ولغرض تجديد الخزين دوريا تتدخل بائعة في أسعار الجملة لهذه السلع ويزداد عرضها وتترك لقوى السوق من خلال المنافسة خفض الأسعار تلقائيا.
4. سيتمكن التجار نقل جزء أو كل العبء الضريبي الناجم عن ارتفاع التعريفة الكمركية إلى المستهلك (بحسب نوع السلعة ضرورية أم كمالية) وهو أمر مرغوب لان ارتفاع الأسعار سيحفز المنتجين لإحلال المنتج المحلي محل الاستيرادات وتتحقق بذلك غاية تنويع الاقتصاد،ومنح تسهيلات للمنتجين الراغبين في دخول السوق وهنا سيكون اثر التضخم هو اثر تنموي لا يتحقق هذا الأثر إذا تم قمع الأسعار بوليسيا.
5. ضرورة التخلص من المصطلحات التي كانت سائدة في الاقتصاد الاشتراكي المخطط مركزيا من قبيل (ضعاف النفوس، المتلاعبين بالأسعار، وغيرها) لان المنافسة كفيلة بعدم حصول تلك النعوت ، وتركيز الحكومة على منع الاحتكار من خلال منع ظهور البؤر الاحتكارية الناجمة عن المفاضلات ومنح التراخيص للبعض وحجبها عن البعض الأخر واعتماد المعيارية والحيادية بين القطاعين العام والخاص.

الخلاصة:

1. ازمة مولدات الكهرباء سببها عدم الاخذ بالراي الاقتصادي العلمي في مجال عدم التدخل البوليسي لتحديد الاسعار.
2. لابد من اعادة النظر بهوامش الدعم الحكومي ومجالات توجيهها حيث يفترض إن يكون الدعم الحكومي متناسق مع بيئة الإعمال من حيث ،(معدلات الفساد ، الروتين القاتل ،سهولة الوصول إلى الخدمات العامة، إجراءات التراخيص ،غيرها) ، ليس في مجال الوقود بل في جميع الانشطة، وإلا ما تفسير ان يكون دعم الحنطة في العراق يصل إلى الفلاح الأوكراني أكثر مما يصل للفلاح العراقي ،لماذا؟ لان الفاسدين في السايلوات يضيقون على الفلاح لصالح التاجر الذي ابرم معهم الصفقات ولم يكتفوا بالمنتج المحلي من الحنطة بل يستوردوا من اوكرانيا ويبيعوا لسايلولات الدولة فازداد الطلب على الحنطة الاوكرانية وتشجع الفلاح الاوكراني في ظل اذلال للفلاح العراقي الذي ياتيه الموسم التالي ولازال لم يستلم حقوقه المالية.
3. ان دعم الوقود يشمل الجميع بلا تمايز، وهذا خطأ، لأن لكل مدعوم أجندته وطريقة تعظيم إرباحه ،فأي شاحنة أو مركبة تستطيع تعبئة الوقود بالكميات والمرات التي يذهب بها الى محطة الوقود في كل يوم، فلماذا الوقود لمولدات الكهرباء يكون محدد لمرة واحدة في الشهر وهو عادة لا يتناسب طرديا مع ساعات التشغيل ،حيث سمعت إحدى أصحاب المولدات يقول لدي حصة (8الف لتر) في الشهر فيما اصرف (22 إلف لتر) في الشهر مما يضطر إلى شراء النقص من السوق السوداء التي لابد إن تظهر طالما هنالك دعم.
4. وفقا لحسابات (الكلفة / العائد) يتخذ إي منتج بما فيهم أصحاب المولدات قرار الاستمرار في الإنتاج أم التوقف، وليس من حق أي سلطة اجبار القطاع الخاص على الاستمرار بالانتاج وهو خاسر، وانما من واجب الحكومة ان تخلق ظروف عمل في القطاعات الراغبة في زيادة الانتاج فيها من خلال السياسات الاقتصادية السليمة تكون كفيلة بخلق فرص مربحة وجاذبة للقطاع الخاص.
5. كيف يمكن في ظل الصورة المجحفة التي اظهرها البحث ان تعفى وزارة الكهرباء من الضرائب فيما تفرض ضرائب على اصحاب المولدات (القطاع الخاص) وكلاهما وحدات انتاجية لإنتاج الكهرباء (وفقا لقانون الشركات العامة التابعة لوزارة الكهرباء) حيث يعفى

المنتج الذي يبتلع مخصصات عملاقة من الموازنة العامة فيما لا يعفى المنتج الذي ليس لديه شيء ، حيث ينطبق علينا المثل العربي (أ حشفا وسوء كيلا)، ولك الله يا عراق.

عن الكاتب:

الاستاذ الدكتور عبدالحسين محمد العنبكي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600